

# تقرير مختصر

العدد ١ ■ يونيو / حزيران ٢٠١٥

## البحث عن الاستقرار

### التصورات حول الأمن والعدالة والأسلحة النارية في ليبيا

#### المقدمة

بعد ثلاثة أعوام من ثورة ٢٠١١ في ليبيا، لا زالت القضايا ذاتها هي التي تفرض نفسها على الأخبار وهي انعدام الأمن والمجموعات المسلحة والأسلحة الأتوماتيكية. فاستمرار انعدام الأمن هو دليل قوي على أن طموحات الليبيين إلى الحرية والازدهار تتطلب وقتاً وجهداً أكبر حتى تتحقق، ورغم الاهتمام الشديد لوسائل الإعلام بهذا البلد إلا أنها لا تولي أهمية كبيرة لتفسير الليبيين للأحداث والفاعلين على الأرض، وهذا التقرير المختصر هو محاولة لسد هذه الفجوة المعلوماتية.

يشترك مسح الأسلحة الصغيرة مع المعهد الأمريكي للسلام في البحث في آراء السكان وتجاربهم حول العنف المسلح والأمن والقائمين على العدالة وتداول الأسلحة الأتوماتيكية، ويعتمد هذا البحث على مزيج من الأدوات الكمية والنوعية، بما فيها المقابلات شبه الموجهة النقاشية والجلسات ومسح الأسر على مستوى البلاد، ويركز هذا الملخص على المسح الذي أجرى على مستوى البلاد على ١٥٠٠ عائلة ليبية في الفترة ما بين (يونيو/ حزيران - أغسطس/ آب ٢٠١٣) (انظر المربع رقم ١).

وجرى تعزيز النتائج المحصلة من المقابلات والجلسات النقاشية ويقدم التقرير المختصر نتائج البحث على شكل أربع محاور رئيسية وهي:

١. الآراء حول الأمن والعدالة، ٢. الآراء حول الأمن والقائمين على العدالة، ٣. التجارب المباشرة في الجريمة والعنف، ٤. الآراء حول الأسلحة النارية ومبادرات الحد من التسلح.

وقد تضمنت النتائج الرئيسية ما يلي:

■ رغم أن الليبيين ينظرون إلى انعدام الأمن على أنه مصدر القلق الرئيسي بالنسبة لهم، إلا أن

معظمهم يقول بأن أحياءهم آمنة نسبياً، ومثلها تبدو المستويات المذكورة من (victimization) الإستهداف (-) أي التجارب المباشرة في الجريمة والعنف لأشخاص أجابوا على الأسئلة - وهي متدنية نسبياً، وأما الاشتباكات المتكررة بين المجموعات المسلحة والقبائل في عدد من المواقع فتساهم في التصور المنتشر حول عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن بشكل عام.

■ الشعب محتار بالنسبة لقطاع الأمن، إذ أن أكثر من نصف المجيبين على أسئلة الاستقصاء يزعمون بأنه ليس من مؤسسة ولا مجموعة ولا فرد يقوم بتوفير الأمن في أحيائهم، وفي الوقت الذي كانوا يشيرون بكثرة إلى الشرطة على أنها القائمة على الأمن إلا أن الليبيين منحوا تقييماً سلبياً لأدائها. وكانت نظرتهم إلى الفاعلين الآخرين - مثل الثوار - على أنهم قائمون على الأمن ومصدر لانعدام الأمن على حد سواء.

■ تتضمن قائمة الفاعلين الرسميين وغير الرسميين في الحل الناجح للنزاعات كلا من الشرطة والزعماء التقليديين وأفراد العائلات والمجالس المحلية والمجموعات المسلحة غير التابعة للدولة.

■ تتميز ليبيا بأن حالات الإقرار بحيازة العائلة للأسلحة الأتوماتيكية مرتفعة إلى حد ما بالمقارنة مع الأوضاع في دول ومناطق أخرى عديدة تعاني صراعات أو انعداماً واضحاً للأمن، إذ صنف معظم المشاركين الذين أشاروا إلى امتلاكهم أسلحة نارية ضمن الأسلحة الأتوماتيكية على نمط الكلاشينكوف، وفي الوقت الذي عبروا فيه عن انفتاحهم أمام مبادرات التسلح من الحد إلا أنهم اشتروا قبل مشاركتهم فيها وجود مؤسسات حكومية وأمنية أقوى.

#### المربع رقم (١): اختيار عينات الاستقصاء وهوامش الخطأ

بهدف قياس الآراء حول الأمن والأسلحة الأتوماتيكية في ليبيا، تعاقد مسح الأسلحة الصغيرة والمعهد الأمريكي للسلام مع مؤسسة غالوب لإجراء استقصاء عائلي على مستوى البلاد، إذ وُجّهت الأسئلة إلى ١٥٠٦ شخص لا تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً بين الفترة بين ٦/٢٢ - ٢٠١٣/٨/٤ وكانت المقابلات وجهاً لوجه في منازل أفراد العينة. وقام كل من مسح الأسلحة الصغيرة وغالوب بتدريب مؤسسة ديوان ماركت الليبية لتقوم بإجراء الاستقصاء. وكانت العينة عنقودية قائمة على الاحتمالية وشاملة لكامل المناطق الليبية، وصنفت وحدات العينة حسب المنطقة الجغرافية ووزنت النتائج المقدمة في هذا الملخص حسب المنطقة الجغرافية والنوع والسن.

نتائج الاستقصاء هذه صالحة ضمن هامش إحصائي للخطأ يُطلق عليه "مجال ثقة بنسبة ٩٥٪"، أي أن الاستقصاء لو أُجري ١٠٠ مرة باستخدام الإجراءات ذاتها بالضبط فإن هامش الخطأ يتضمن "قيمة صحيحة" في ٩٥ استقصاء من أصل ١٠٠. وبما أن حجم العينة حوالي ١٥٠٠ فإن هامش الخطأ لنسبة ٥٠٪ هو حوالي ٢,٥ نقطة مئوية. وأما فيما يخص النتائج المبينة على العينات الفرعية السكانية الاجتماعية (كالجنس والسن والمستوى التعليمي) فإن هامش الخطأ يتراوح ما بين ٣,٥ و ٦,٥ نقطة مئوية. وأما النتائج حسب الموقع الجغرافي (المدن والليبية الثلاثة الكبرى والمناطق الحضرية الأخرى والمناطق الريفية) فإنها مبينة على العينات الفرعية الصغرى، مما يزيد هامش الخطأ إلى حوالي ٨ نقاط مئوية. وعليه فإنه لا بد من توخي الحذر عند تفسير نتائج هذا الاستقصاء من الناحية الجغرافية.

وبهدف الشرح البصري للاختلافات الهامة بين المجموعات فإن معظم الرسوم البيانية العمودية مزودة بمجال الثقة. فهذه الخطوط التي تحوم فوق النسب المئوية المذكورة وأسفلها تمثل المجال الذي تتراوح فيه النسبة الحقيقية (أي النسبة التي تنطبق على العدد الحقيقي للسكان) ضمن هامش الثقة ذي الـ ٩٥٪. وهذا يعني بأنه لو تقاطعت مجال ثقة لرسم بياني مع رسم آخر فإن هذين الرسمين ليسا مختلفين عن بعضهما من الناحية الإحصائية. وبالمقابل فإنه لو حصرت فترات الثقة لرسم بياني معين فترات الثقة لرسم آخر (أي دون تداخل بينهما) فإن هذا يعني اختلافاً إحصائياً بينهما.

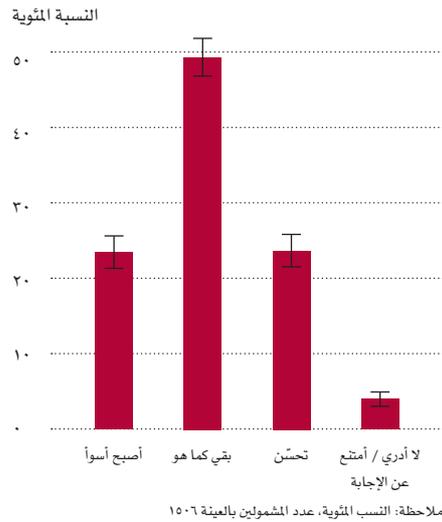
## الآراء حول الأمن

أشارت الغالبية الساحقة من الليبيين إلى الأمن على أنه همّ كبير، إذ أجاب حوالي نصف العينة (٤٩٪) بأن الأمن همّهم الرئيسي، بينما أشار ٨٢٪ إلى أنه واحد من الهموم الثلاثة الأولى (الشكل رقم ١) كان من أبرزها الرعاية الصحية (أكبر الهموم الثلاثة بنسبة ٧٠٪) والتعليم (٤٩٪) والعدالة وحل النزاعات (٤٨٪).

وتوحي المقابلات والجلسات النقاشية بأن قلق الليبيين الشديد بشأن الأمن علامة من علامات خوفهم على مستقبل البلاد بأكمله، فالأزمات السياسية التي تحيط بالتحولات الليبية في فترة ما بعد الصراعات تغذي هذه المخاوف، فعملية صياغة الدستور المتوقفة والتقدم البطيء في دمج المجموعات الثورية المسلّحة في الهياكل الحكومية والتوترات الإقليمية في برقة ووزان تمثل هموما رئيسية. وبالمثل فإن حوادث العنف المنفصلة في أماكن مثل بنغازي أو المناطق الحدودية تثير مخاوف على استقرار البلاد، وإذا جمعنا هذه العوامل المتنوعة جميعا فإنها تعزز الانطباع بمستوى عالٍ من انعدام الاستقرار في ليبيا.

بشكل عام يشعر الليبيون على المستوى المحلي بأن الأمن في أحيائهم في تناقص، ولكن هذه الفكرة ليست ثابتة لديهم كما تفترضها وسائل الإعلام العالمية، إذ رغم أن ٤١٪ من العينة شعروا بأن الأمن في أحيائهم قد تناقص بالمقارنة بفترة ما قبل الثورة إلا أن ٣٨٪ شعروا بأن الوضع

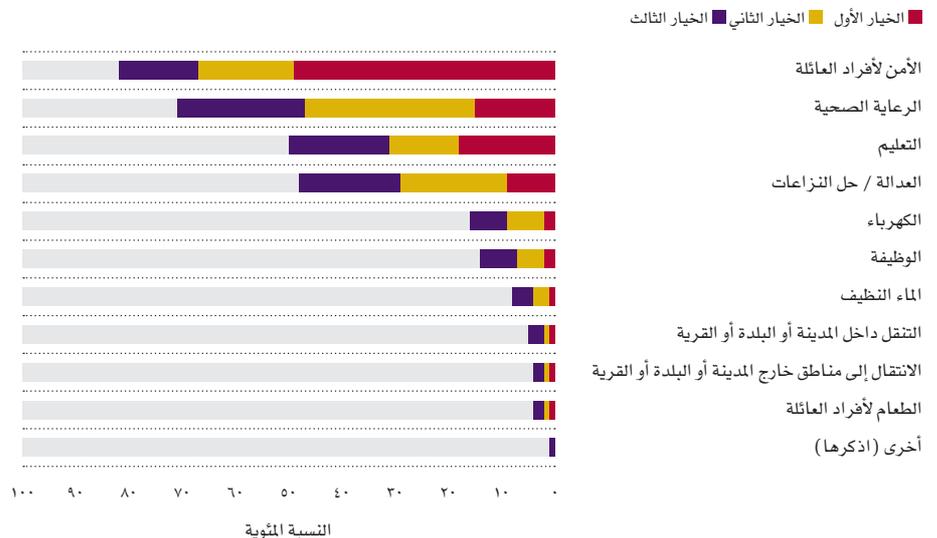
الشكل رقم ٢ كيف ترى الأمن في الحي الذي تقطن فيه بالمقارنة مع الوضع قبل ١٢ شهرا؟



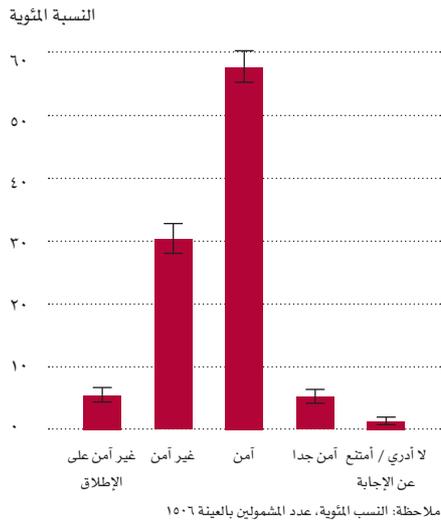
لم يراوح مكانه. ورأى ١٦٪ آخرون بأن الأمن قد تحسن. وأما عند مقارنة الوضع الأمني في الأحياء اليوم بالعام الماضي فقد شعر أكثر من نصف العينة بأنه ظل مستقرا (الشكل رقم ٢). وأما بقية الإجابات فتوزعت بشكل متساوٍ بين من يشعرون بتحسّن الوضع ومن يشعرون بتدهوره (٢٣٪ و ٢٤٪ على التوالي).

ورغم المخاوف من ضعف الأمن في البلاد إلا أن غالبية الليبيين يرون بأن أحيائهم آمنة، فغالبية العينة (٦٤٪) صنّفوا المناطق التي يقطنونها بأنها آمنة (٥٨٪) أو آمنة جدا (٥٪)، ولم يشعر سوى ٣٥٪ بأن المناطق التي يقطنونها خطيرة (٣٠٪) أو خطيرة جدا (٥٪) (الشكل رقم ٣).

الشكل رقم ١ ما هي الهموم الثلاثة الرئيسية التي تواجهها حاليا (من حيث النقص أو عدم الكفاية)؟



الشكل رقم ٣ بشكل عام، إلى أي مدى تعتبر الحي آمنا؟



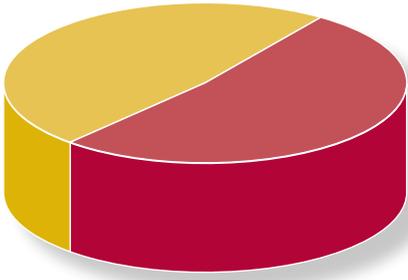
وقد قدّمت المجموعات النقاشية والمقابلات أدلة عديدة للمساعدة على فهم المخاوف الكبرى حول الوضع الأمني واعتبرت احياء النسبة الكبيرة من العينة آمنة: أولا تتبع آراء انعدام الأمن من تهديدات أو تجارب مباشرة في العنف، بل من انعدام الاستقرار السياسي والحلقات المتكررة من الاشتباكات المسلّحة. ثانيا: يُعتبر التكامل الاجتماعي في القرى والأحياء عميقا إلى حد كبير ويعرف الناس بعضهم بعضا، حتى في المدن الكبيرة، ويعتمد الناس في الحماية على عائلتهم وعشائرتهم وقبائلهم.

ورغم الشعور العام بالأمان إلا أن هنالك فروقا واضحة في الآراء حول الأمن في المناطق الجغرافية المختلفة، ففي مصراتة مثلا اعتبر ٨١ بالمئة من العينة ضعف الأمن همّهم الرئيسي، بينما كان تقييم ٩٢٪ منهم لأحيائهم أو المناطق التي يقطنونها بأنها آمنة أو آمنة جدا. وفي بنغازي اعتبر ٤٥٪ "فقط" من العينة ضعف الأمن بأنه همّهم الرئيسي، ولكن شعر ٦٨٪ بأن مناطقهم خطيرة (٥٦٪) أو خطيرة جدا (١١٪). وأما المشاركون من المناطق الريفية فرأوا في العموم بأن أحياءهم أكثر أمنا من المناطق الحضرية (٧٤٪ مقابل ٦١٪ على التوالي).

ويمكن تفسير هذه المفارقات إلى الترتيبات الأمنية التي برزت بين الأجهزة الأمنية الرسمية وبين القوات التي أقرت الحكومة بعملها دون أن تكون تابعة للدولة، وهي تختلف من مدينة إلى

الشكل رقم ٤ هل أخبرت أحدا عن هجوم أو تهديد؟

■ نعم (٥٢٪) ■ لا (٤٨٪)



ملاحظة: النسب المئوية، عدد المشمولين بالعينة ١١٩

الذين بلغوا عن الهجمات أو التهديدات عن عدم رضاهم أكثر من رضاهم عن الاستجابة التي تلقوها (٣٥٪ مقابل ٢٥٪ على التوالي، بينما لم يكن لنسبة ٤٠٪ رأي أو امتنعوا عن الإجابة)، ولم يرَ المشاركون الذين لهم علاقة بمثل هذه الحوادث بأن "المعتدين" قد "عوقبوا" سوى بنسبة ١٢٪ من الحالات.

لقد ذكر المشاركون في الجلسات والمجموعات النقاشية بأن الضحايا كان هدفهم الوحيد من تقديم بلاغات رسمية للشرطة هو "إنشاء ملف"٧١. وذكروا كذلك بأن المجموعات المسلحة التي سمحت لها الحكومة بالعمل - مثل اللجان الأمنية العليا - كانت غالبا ما ترسل هذه الشكاوى إلى الشرطة لتقديم بلاغات رسمية. ومن ناحية أخرى اعتقد الذين أُجريت معهم مقابلات بأن الشرطة لم تكن فعليا قادرة على اعتقال المتهمين بارتكاب هذه الجرائم، بل وصفوا نظاما يواجه فيه المدعون العامون والقضاة تحديات كبيرة في احتجاز المشتبه بهم، فضلا عن اتهامهم أو إدانتهم، وشعروا بأن الأدلة لم تكن تُجمع "بطريقة صحيحة" نظرا لأن الأجهزة الأمنية (أي الشرطة) لم تكن تقوم بمعظم الاعتقالات. وكذلك رأوا بأن العديد من المدعين العامين والقضاة تعرضوا للتخويف المستمر مثل التهديد بالخطف أو الإيذاء لأفراد عائلاتهم. ولذلك اعتقد المشاركون بأن الحافز الذي دفع المواطنين إلى فتح ملف لدى الشرطة هو التعبير عن رغبتهم في معالجة الدولة لشكاويهم حتى لو في المستقبل.

أو "بشكل متكرر جدا" فكان يقع برأي ١٣٪، إلى جانب ٢١٪ ممن شهدوه "بشكل عرضي". وأما الحوادث الأكثر عنفا فأشير إليها بتكرار أدنى من ذلك، على الرغم من وصف جرائم القتل والسرقفة باستخدام السلاح والخطف والسطو على المنازل بأنها تحدث "بشكل متكرر" أو "بشكل متكرر جدا" في بعض الأحياء (١٠ و ٩ و ٦ و ٥٪ على التوالي).

وعند سؤال المشاركين عن تجاربهم المباشرة حول كل من الأنواع الثلاثة للجرائم (الهجمات والتهديدات، والسراقات، والاعتداءات الجنسية) لم يذكر سوى القليل منهم (٩٪) بأن أفرادا من عائلاتهم كانوا ضحايا لواحدة أو أكثر منها في الأشهر الواحد أو الاثني والعشرين التي تلت انتهاء الثورة. وذكروا بأن الهجمات والتهديدات كانت الحوادث الأكثر وقوعا (٨٪) متبوعة بالسراقات (٣٪) ثم الاعتداءات الجنسية (١٪). من بين المشاركين الذي وصفوا الهجمات والتهديدات بحق أحد أفراد عائلاتهم قال ٨٦٪ بأن هذه الحوادث وقعت في المساء وذكر ٧٨٪ بأنها تضمنت استخدام السلاح٧٢. وقال الذكور من المشاركين بأن أفرادا من عائلاتهم بأنهم تعرضوا للهجمات والتهديدات بنسبة أكبر من النساء (١٢٪ مقابل ٣٪ على التوالي)٧٣، وكانت نسبة الهجمات أكبر بحق المشاركين الأصغر سنا (١٠٪ في سن ١٥ - ٢٤ عاما بالمقارنة مع ٦٪ لمن تفوق أعمارهم ٣٤ عاما).

ذكر أكثر من نصف المشاركين (٥٢٪) الذين تعرضت عائلاتهم للهجمات أو التهديدات بأنهم قاموا بتبليغ سلطة أو منظمة معينة (الشكل رقم ٤)، ومن بين هذه التقارير سُجل ثلثها رسميا لدى الشرطة، بينما قام مشاركون آخرون بالتبليغ عن الهجمات أو التهديدات إلى اللجان الأمنية العليا (١١٪) والأصدقاء (١١٪) والثوار (١١٪) والمجالس المحلية (٨٪) وأقرب فرد في العائلة (٨٪) والزعماء التقليديين (٦٪) وسلطات الحكومة المركزية أو الوطنية (٤٪)، والمجموعات الشبابية (٤٪) والجيران (١٪) وآخرين غير محددتين (٣٪). وعبر هؤلاء

مدينة بل من حي إلى آخر٧٤. وتُبَيّن المقابلات و الجلسات النقاشية بأن الاهتمام بالأمن كان يبدو أكبر في المناطق التي تسيطر فيها أو تتعاون فيها إلى حد ما الأجهزة الأمنية الرسمية والمجموعات التي تدعمها وليست تابعة للدولة. وفي المقابل تبَيّن الآراء بأن الأحياء التي تغيب عنها الأجهزة الأمنية أو تكون أضعف بكثير من تلك الجماعات المحلية الغير حكومية تولد إعتقادا أن الأحياء غير آمنة.

في بعض المناطق، التصورات من انعدام الأمن يمكن تفسيره، من خلال تواجد كل من المناصرين والمناهضين لنظام القذافي في نفس الحي. وأخيرا، قد يقطن الأفراد أو العائلات في المدن الكبيرة حيث لا تمثل قبيلتهم سوى أقلية صغيرة أو غير موجودة على الإطلاق، مما يؤدي إلى شعورهم بانعدام الأمن.

على أبسط مستويات الاستقصاء كان للإجابات دور في بيان الأوضاع التي يشعر فيها الليبيون بالخطر بشكل خاص، ومنها التجول في أحيائهم ليلا (٥٨٪) غير آمنة إلى حد ما "أو غير آمن"، ورؤية الثوار يقومون بدوريات في الشوارع (٤٢٪) غير آمنة إلى حد ما "أو غير آمن". وفي المقابل ذكر المشاركون شعورهم بالأمان عند السير خارج منازلهم في النهار (٨٦٪) "آمن إلى حد ما" أو "آمن جدا" ورؤية الشرطة وهي تقوم بدوريات في الشوارع (٨٣٪) "آمن إلى حد ما" أو "آمن جدا".

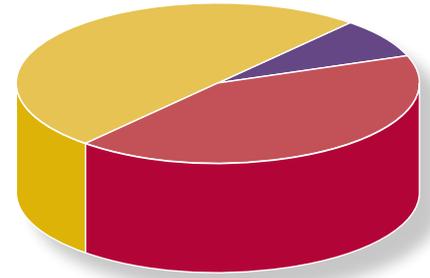
## الآراء والتجارب المتعلقة بالجريمة

### والعنف

طلب من المشاركين وصف الطريقة التي كانوا عادة ما ينظرون بها إلى أنواع مختلفة من الحوادث التي تقع في أحيائهم، وكانت إطلاق العيارات النارية الاحتفالية وحوادث السير وسرقة السيارات (بما فيها "خطف السيارات") أهم الأمور التي وُصفت بأنها تقع "بشكل متكرر" أو "بشكل متكرر جدا" (٧٨ و ٥٧ و ٣٠٪ على التوالي). وأما بالنسبة للقتال الدائر بين المجموعات المسلحة "بشكل متكرر"

الشكل رقم ٥ هل هنالك مؤسسة أو مجموعة أو فرد قائم على توفير الأمن في الحي الذي تقطن فيه؟

■ نعم (٤٢٪) ■ لا (٥٠٪) ■ لا أدري / أمتنع عن الإجابة (٨٪)



ملاحظة: النسب المئوية، عدد المشمولين بالعينة ١٥٠٦

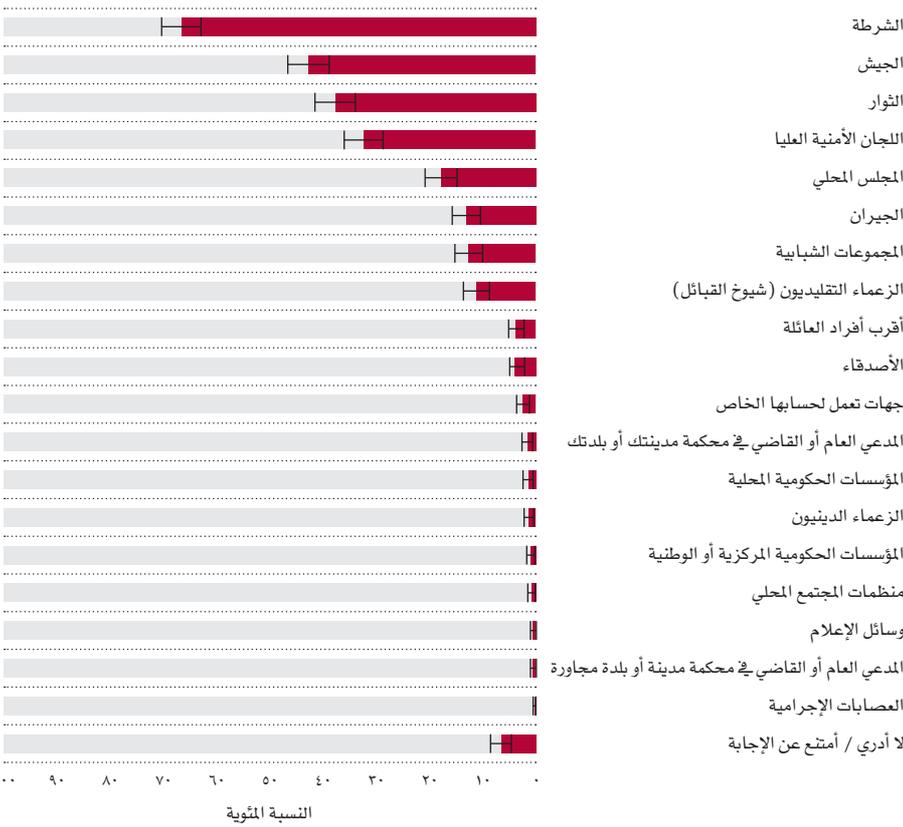
## القائمون على الأمن والعدالة

استكشف الاستقصاء آراء المشاركين حول القائمين على الأمن والعدالة، وكانت أسئلة الاستقصاء مصممة للوصول إلى إجابات تبيّن التنوع في الفاعلين التابعين للدولة وغير التابعين لها ممن يقومون بأدوار ذات علاقة بالأمن في ليبيا وآراء الليبيين في أدائهم.

كانت المفاجأة بأن نصف المشاركين شعروا بعدم توفير أي منهم للأمن في أحيائهم (الشكل رقم ٥). إذ من بين نسبة ٤٢٪ الذين اختاروا مؤسسة أو مجموعة أو فردا يساهم في تأمين أحيائهم كانت الشرطة هي الموفر الرئيسي للأمن (٦٧٪)، ومن بين القائمين على الأمن اللذين تم ذكرهم: فئات الجيش والثوار واللجان الأمنية العليا (٤٣ و٣٨ و٣٣٪ على التوالي من بين المشاركين الذين استطاعوا تحديد واحد أو أكثر من القائمين على الأمن) (الشكل رقم ٦).

وقد عززت المقابلات و الجلسات النقاشية الآراء (المذكورة في بيانات الاستقصاء) بأن الشرطة كانت تستقر إلى القدرات والمعدات للقيام بواجبهم بالطريقة الصحيحة. ووصفت المقابلات العديد من الحالات التي أحالت فيها الشرطة المشتكين إلى المجموعات غير التابعة للدولة للمساعدة. وفي العموم اعتقد المشاركون في المقابلات بأن أجهزة الشرطة والمدّعين العامّين غالبا ما كانوا يتعاونون مع الثوار للقيام بالاعتقالات ونقل المتهمين أو السجناء. وذكروا أيضا بأن بعض القائمين على الأمن من غير التابعين للدولة كانوا يصطحبون معهم ضباطا

الشكل رقم ٦ إن كان هنالك مؤسسة أو مجموعة أو فرد قائم على توفير الأمن في الحي الذي تقطن فيه، فمن هو؟



ملاحظة: يُسمح بتعدد الإجابات، النسب المئوية، عدد المشمولين بالعينة ٦٢٨

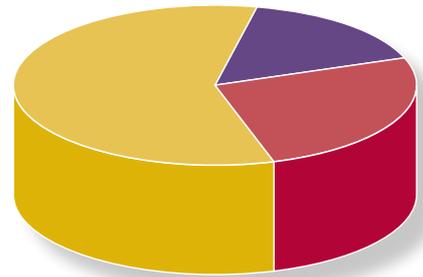
لأي مجموعة مسلحة لهم فيها أقارب أو أصدقاء (سواء كانوا الشرطة أو المجموعة التي تدعمها الدولة أو الثوار)، بدلا من البحث عن القائم الحقيقي على الأمن.

وقد ذكر أكثر من الربع بقليل (٢٦٪) بأن مجموعة أو مؤسسة أو فردا ساهم في انعدام الأمن في أحيائهم (الشكل رقم ٧). ومن بين المجموعات المذكورة ٨٣٪ ذُكرت عصابات إجرامية و٥٢٪ للمجموعات شبابية و٢٩٪ للثوار مصدرا لانعدام الأمن (الشكل رقم ٨). وتعزّز ذلك في المقابلات والمجموعات النقاشية، فقد قال الكثير من المشاركين بأنهم شعروا بأن إطلاق سراح المساجين أثناء الصراع المسلح في عام ٢٠١١ ساهم في زيادة الجريمة وانعدام الأمن. ومن الجدير بالذكر بأن الثوار يُنظر إليهم على أنهم مصدر للأمن ولانعدام الأمن على حد سواء، رغم رجحان كفتهم (حسب كامل عينة الاستقصاء) بنسبة الضعفين لدى المشاركين على أنهم قائمون على الأمن وليسوا مصدرا لانعدامه (١٦٪ مقابل ٨٪ على التوالي).

من الشرطة عند قيامهم رسميا باعتقال أو استجواب المشتبهين، إلا أن وصف المشاركين لهذا التعاون أظهر اختلاف مستوياته من حي إلى حي. وكانت نظرة المشاركين إلى القائمين على الأمن من غير التابعين للدولة بأن لديهم تفويضا غير واضح وأنهم أصحاب انتماءات قبلية أو سياسية أو دينية واضحة، بينما أربكت كثرة الفاعلين في المجال الأمني العديد من المشاركين وصعّبت عليهم التحديد "الصحيح" للقائمين على الأمن. بل إنهم ذكروا بأنهم كانوا يميلون إلى التوجه أولا

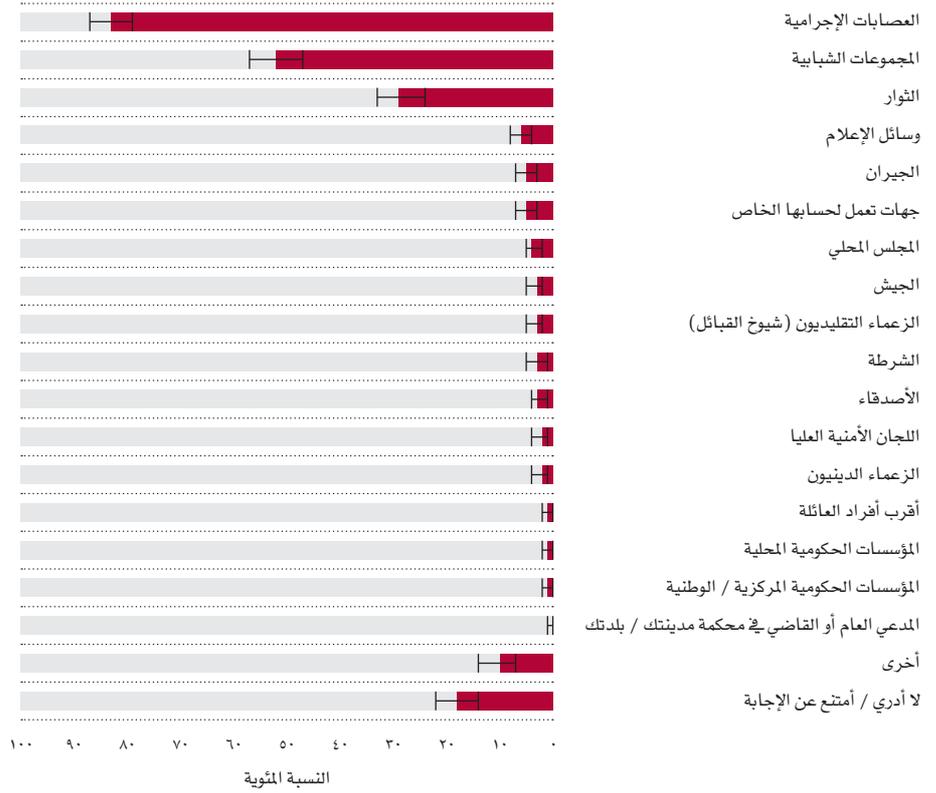
الشكل رقم ٧ هل هنالك مؤسسة أو مجموعة أو فرد معين يساهم في انعدام الأمن في الحي الذي تقطن فيه؟

■ نعم (٢٦٪) ■ لا (٥٨٪) ■ لا أدري (١٦٪)



ملاحظة: النسب المئوية، عدد المشمولين بالعينة ١٥٠٦

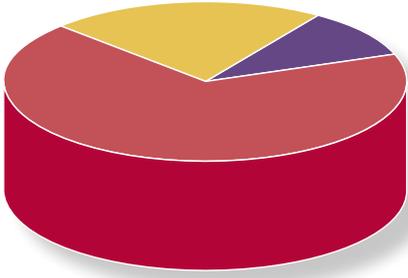
الشكل رقم ٨ إن كان هنالك مؤسسة أو مجموعة أو فرد يسهم في انعدام الأمن في الحي الذي تقطن فيه، فمن هو؟



ملاحظة: يُسمح بتعدد الإجابات، النسب المئوية، عدد المشمولين بالعينة ٣٩١

الشكل رقم ١٠ هل هنالك فرد أو مجموعة أو مؤسسة تلجأ إليها إذا شهدت أو عاينت تجربة نزاع؟

■ نعم (٦٨٪) ■ لا (٢٢٪) ■ لا أدري (١٠٪)



ملاحظة: النسب المئوية، عدد المشمولين بالعينة ١٥٠٦

منهما) ثم الزعماء الدينيين والقضاة (٢,٥ لكل منهما)، وكان أدنى معدل لسلطات السجن (١,٨). وفي المقابل حصل الثوار على ٢,٢ نقطة: وكانت نقاطهم ضعيفة في معايير الثقة والشفافية والعدالة (٢,١، ٢,١، و ٢,٠ على التوالي)، وأحرزوا نقاطاً أكبر بقليل في معيار الاستجابة (٢,٤)، وكانت نقاطهم في مصرات أعلى من المناطق الليبية الأخرى حسب المقارنة الجغرافية.

وبيّنت النتائج بأن الوصول إلى الفاعلين في موضوعي العدالة وحل الصراعات أسهل بكثير من الوصول إلى القائمين على الأمن، فقد قالت أغلبية كبيرة من المشاركين (٦٨٪) بأنهم يطلبون العون (سواء من الأفراد أو المؤسسات أو المجموعات) لحل النزاعات (الشكل رقم ١٠)، وفي هذه الأغلبية أشار أكثر من النصف إلى الشرطة (٥٣٪) ثم الزعماء التقليديين (٤٩٪) ثم المجلس المحلي (٣١٪) ثم أحد أفراد العائلة (٢٤٪) أو اللجان الأمنية العليا (٢٢٪) (الشكل رقم ١١). ولم يُشر سوى نسبة قليلة إلى الثوار والجيش (١٢ و ١٥٪ على التوالي). وكانت المفاجأة بأنه عند دراسة الموضوع من ناحية النوع تبين بأن الرجال يميلون إلى اللجوء إلى الزعماء التقليديين بينما يعتمد النساء أكثر على الشرطة أو أفراد العائلة.

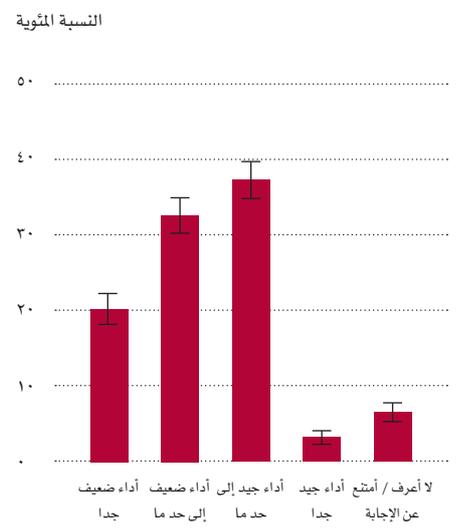
ومن المثير للاهتمام كذلك وجود تقسيم ثنائي ثابت في الخيارين الأكثر شيوعاً في حل النزاعات: الشرطة والزعماء التقليديين. فمن ناحية يُنظر إلى استخدام الزعماء التقليديين - والذين لا

السلبية إلى كيفية تفاعل الشرطة مع الليبيين الذين يقدمون بلاغات رسمية بالجرائم، إذ رأى أكثر من نصف المشاركين (٥٢٪) بأن الشرطة كانت تستقبل المواطنين بطريقة سيئة (٢٠٪ "سيئة جداً" و ٣٢٪ سيئة إلى حد ما) عند إبلاغهم رسمياً بهذه الحوادث، وذكر حوالي نصف المشاركين (٤٨٪) بأن أداء الشرطة لم يتغير في الأشهر الاثني عشر الماضية، بل قال ٢٠٪ بأن أداءهم قد تدهور. ولكن ربع المشاركين أبدوا شعوراً بالتفاوت وذكروا بأنهم قد لمسوا بعض التحسن في أداء الشرطة.

ومن الأسئلة التي طُرحت على المشاركين ما يتعلق بتقييم أداء المؤسسات والفاعلين في الموضوع الأمني بناء على سلسلة من المعايير، وهي معرفتهم والثقة بهم وسهولة الوصول إليهم ومدى نجاحهم واستجابتهم وسرعتهم وعدالتهم وشفافيتهم. وكان للجيش أعلى النقاط في ذلك (بمعدل نقاط ٩,٢ / ٤)، وأما المؤسسات الأخرى ذات المعدلات العالية من خلال المقارنة فكانت للشرطة والزعماء التقليديين (٢,٧ لكل

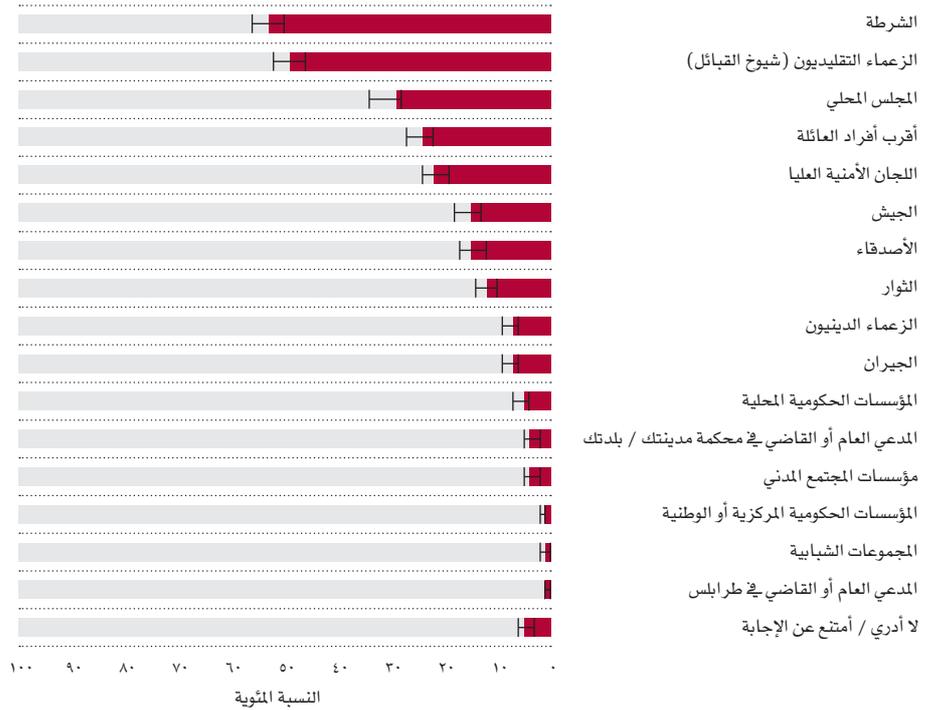
وكما لاحظنا أعلاه، فقد ظهر تباين في آراء المشاركين حول الشرطة، فقد بيّنت النتائج بأن الشرطة كان يُنظر إليها على أنها أبرز القائمين على الأمن، ولكن أكثر من نصف المشاركين عبروا عن وجهات نظر سلبية حول قدرة الشرطة على توفير الأمن ("ضعيف إلى حد ما" أو ضعيف جداً") (الشكل رقم ٩)، وامتدت هذه الآراء

الشكل رقم ٩ ما رأيك بقدرة الشرطة بشكل عام على منع الجريمة والسيطرة عليها؟



ملاحظة: النسب المئوية، عدد المشمولين بالعينة ١٥٠٦

الشكل رقم ١١ إن كان هنالك فرد أو مجموعة أو مؤسسة تلجأ إليها إذا مررت بتجربة فيها نزاع، فألى من ستلجأ أولاً؟



ملاحظة: يُسمح بتعدد الإجابات، النسب المئوية، عدد المشمولين بالعينة ١٠١٩

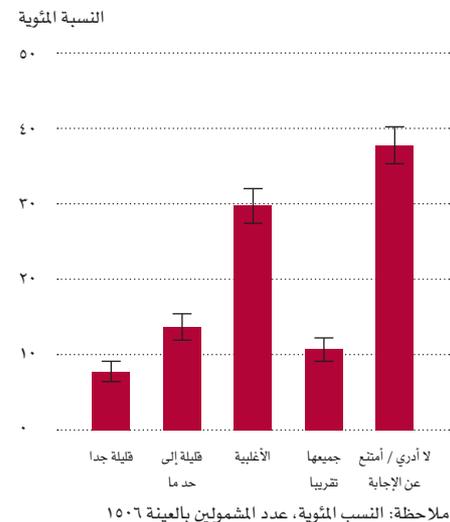
المشاركين (٢١٪) إلى امتلاكهم سلاحا ناريا أو أكثر (سواء لهم أو لأحد أفراد عائلاتهم). وتُعد هذه النتيجة عالية إلى حد ما عند مقارنتها بنتائج استقصاء مشابه أُجري في سياقات أخرى من الصراعات أو الحالات المشهورة من انعدام الأمن

تميل الأسلحة النارية المذكورة إلى الأنواع العسكرية من الأسلحة، فمثلا قال ٥٩٪ من المشاركين الذين ذكروا وجود أسلحة نارية لدى عائلاتهم بأنها بنادق أتوماتيكية. ولم يعرف ٣٠٪ من المشاركين نوع السلاح الناري الذي يمتلكونه، بينما كانت المسدسات (٢٩٪) والبنادق الطويلة ذات الطلقة الواحدة (١٨٪) السلاحين الناريين التاليين الأكثر ذكرا. وقال معظم المشاركين بأن هذه الأسلحة جرى شراؤها (٣٧٪)، أو أعطيت لهم أثناء الثورة (٢٥٪) أو غنموها من العدو (١٧٪) (الشكل رقم ١٣). وتراوحت الأسباب لامتلاك السلاح الناري ما بين الحماية الشخصية من العصابات والمجرمين (٦١٪) والخوف من الصراعات (٣٠٪) وحماية الممتلكات (٢٩٪).

وكانت فئة الشباب الأكثر ميلا من الكبار في ذكر حيازة عائلاتهم للأسلحة النارية (٢٤٪ من فئة ١٥ - ٣٤ عاما مقابل ١٩٪ من فئة ٣٤ عاما فما فوق)، وكذلك كان الذكور أكثر ميلا للتصريح بذلك من الإناث (٢٩٪ مقابل ١٣٪ على التوالي)، وتبين امتلاك هذه الأسلحة أكثر انتشارا في المناطق الريفية (٢٨٪ في المناطق الريفية في ذكر امتلاكهم لهذه الأسلحة مقابل ٢١٪ في المناطق الحضرية). ومن بين المدن الليبية اكتشف الاستقصاء بأن أعلى نسبة امتلاك للأسلحة كانت في بنغازي (٤٣٪، بالمقارنة مع ٢٠٪ للامتلاك في مصراتة و١٧٪ في المدن الأخرى). وعند النظر خارج عائلات المشاركين انتقلت الآراء إلى المؤسسات والمجموعات التي تملك أكثر الأسلحة النارية فكانت الإجابات تشير إلى الثوار (٧٤٪) ثم الجيش (٥٧٪) ثم العصابات الإجرامية (٤١٪) ثم اللجان الأمنية العليا (٣٥٪) ثم الشرطة (٣١٪) ثم المجموعات الشبابية (٢٦٪). رغم المستويات المرتفعة لامتلاك الأسلحة النارية إلا أن الاستقصاء يبيّن أن هنالك إدراكا

من المشاركين في الاستقصاء بأنه "تقريبا جميع العائلات" في بلداتهم أو مناطقهم المحلية تمتلك سلاحا ناريا. ولم يقل سوى ٨٪ بأن العائلات التي تمتلك سلاحا ناريا "قليلة جدا" (الشكل رقم ١٢). ويتوافق انتشار ملكية هذه الأسلحة النارية مع سهولة الحصول عليها، إذ لم ير سوى ١٢٪ من المشاركين بأن الحصول على سلاح ناري من الأمور الصعبة. وفي المقابل ذكر ٣٩٪ بأنه سهل جدا، بينما رأى ٢٤٪ بأنه معقد ولكنه ممكن. وأشار أكثر من خمس

الشكل رقم ١٢ برأيك ما مدى انتشار الأسلحة النارية في البلدة أو المنطقة التي تقطن فيها؟ أي كم عائلة تمتلك أسلحة؟



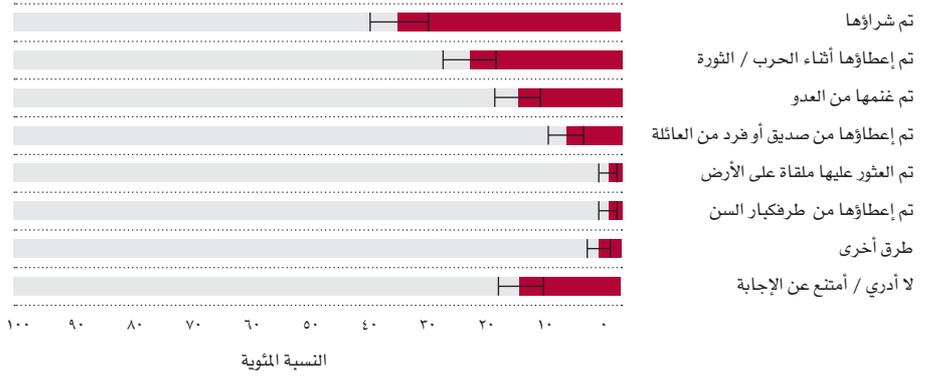
ملاحظة: النسب المئوية، عدد المشمولين بالعينة ١٥٠٦

سلطة رسمية لهم في النظام القانوني في الدولة - على أنه وسيلة فاعلة في طلب حل النزاعات، ومن ناحية أخرى فإن فعل ذلك يعني تحديا للسلطة الرسمية للدولة بوصفها القائم على العدالة بحفظ حكم القانون والمساواة والعدل. إلا أن هاتين الطريقتين لحل النزاعات ليستا حصريتين في التبادل، فقد أشار المشاركون إلى أن النظامين يستخدمان بشكل متوازٍ، فالليبيون يطلبون حلا مؤقتا من الزعماء التقليديين في حين يقومون بتقديم "شكوى رسمية" على أمل استخدام القنوات القانونية لحل النزاعات رسميا في وقت لاحق.

## الآراء حول الأسلحة النارية

تؤكد نتائج الاستقصاء الافتراض الشائع بأن الأسلحة النارية في ليبيا منتشرة بين الناس ويسهل الوصول إليها. ورغم امتناع أكثر من ثلث المشاركين عن الإجابة عن هذا السؤال (٣٢٪ من الذكور و٤٤٪ من الإناث) إلا أن ٣٠٪ اعتقدوا بأن "أغلبية" العائلات تملك سلاحا ناريا، في حين أن ١٤٪ ذكروا بأن العائلات التي تمتلك سلاحا ناريا "قليلة إلى حد ما". وقال ١١٪

الشكل رقم ١٣ كيف حصلت أو حصل أي من أفراد عائلتك على هذا السلاح / هذه الأسلحة؟



ملاحظة: يُسمح بتعدد الإجابات، النسب المئوية، عدد المشمولين بالعينة ٢٢٢

وجود دولة قوية انتشارا أكبر للمجموعات المسلحة وهكذا تدور الأمور في حلقة مُفرغة.

إن نتائج البحث تُظهر بأن الليبيين يدورون بين وجهات نظر متناقضة، فقد عبر المشاركون عن قلقهم من ضعف الأجهزة الأمنية الرسمية وقدرتها على توفير الأمن والعدالة، رغم تفضيلهم الشرطة على المجموعات الأخرى في توفير هذه الخدمات. وفي ذات الوقت يهدد اعتماد الكثير من الليبيين على الوسائل غير الرسمية مثل الوسائل القبلية في المصالحة وإجراءات الثواب والعقاب بإضعاف سلطة مؤسسات الدولة المختصة بالعدالة والأمن، مما يقود إلى إدامة نقاط الضعف هذه التي تثير مخاوف المشاركين.

إلا أن بيانات الاستقصاء لا تدعم وصفا شاملا للمستويات الأمنية في ليبيا، بل إن الآراء حول الأمن ومستويات الأمان في المجتمعات تختلف بدرجة كبيرة بين أنحاء البلاد. وتنعكس الجهود البطيئة والخجولة لإعادة بناء القوات المسلحة والأجهزة الأمنية وسرعة إدماج الثوار في المؤسسات الرسمية على الترتيبات الأمنية المختلفة التي تبرز في كل منطقة وكل حي. وفي نفس الوقت حتى الترتيبات الأمنية القوية يُعتقد بأنها انتقائية في توفير الأمن على أسس الانتماءات القبلية أو العشائرية.

رغم الصورة القاتمة التي يقدمها الاستقصاء والبحث النوعي حول الوضع في ليبيا، إلا أن هنالك إشارات إيجابية يمكن تمييزها، فمعظم المشاركين لا زالوا يعتبرون أحياءهم آمنة أو آمنة جدا رغم ضعف الأجهزة الأمنية. ورغم أن اعتماد السكان على الانتماءات القبلية والعشائرية قد يساهم في إضعاف سلطة المؤسسات الأمنية، إلا أن الجلسات النقاشية والمقابلات تؤكد أهمية دور الزعماء التقليديين في حل النزاعات والتخفيف من حدة الاشتباكات بين العائلات والقبائل. ولا زال الأغلبية من الليبيين يقدمون بلاغات رسمية إلى الشرطة وذلك للتعبير عن رغبتهم في مؤسسات أقوى للدولة وأملا في حل رسمي مستقبلي لهذه النزاعات. وعليه فإن الإجابات على الاستقصاء تبين رجحان المؤسسات الأمنية القوية على القائمين الغير الرسميين على الأمن.

سؤال المشاركين عن نوع الحوافز التي يمكنها إقناعهم بتسليم أسلحتهم أشار الثلث إلى مؤسسات حكومية وأمنية أقوى، بينما أشار ٨٪ إلى التعويض المادي (الشكل رقم ١٤). ولم يتحدث سوى عدد قليل من المشاركين عن جهود في جمع الأسلحة في أحيائهم، إذ أشار سدس المشاركين (١٧٪) وجود مبادرات في أحيائهم لجمع الأسلحة النارية منذ انتهاء الثورة، بينما لم يعلم سوى ٥٪ بوجود مبادرات لتسجيل الأسلحة النارية.

### الخاتمة

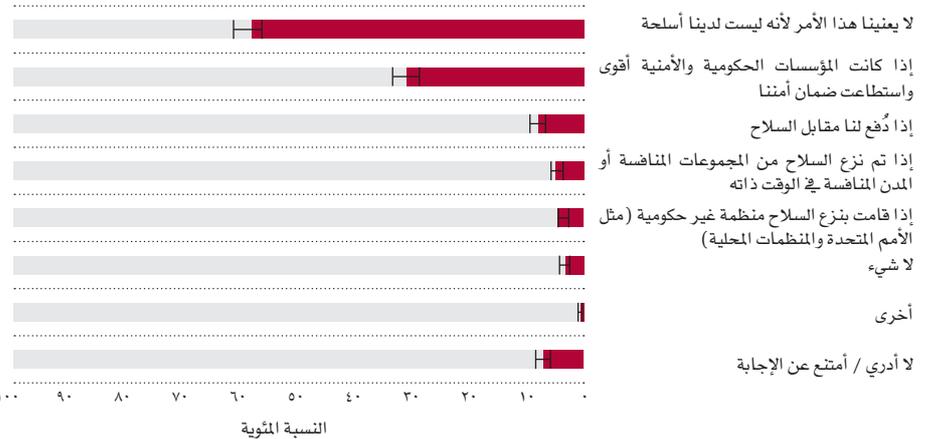
إن انتهاء الصراع المسلح في ليبيا لم يقض على العنف الذي يدمر البلاد، بل يبدو أنه يدور في حلقة متصاعدة: فني ظل غياب مؤسسات أمنية قوية ومحترمة، ظهر العديد من القائمين على الأمن غير الرسميين وظهرت مجموعات مسلحة غير تابعة للدولة. وهذا الحضور لعدد كبير من الجماعات المسلحة المختلفة والتي غالبا ما تكون أفضل تسلحا من الشرطة يعيق إنشاء سلطة للدولة، ويسهل عدم

عاما بأنها تهديد للأمان بنسبة ٨٧٪. وبالمقابل فلم يقل سوى ٦٪ بأنها ضرورة و٢٪ بأنها تسهم في إشاعة الأمن. وأما المشاركون الذين ذكروا عدم امتلاك عائلاتهم لأسلحتهم نارية فعزوا ذلك إلى "عدم حبههم للسلاح" (٣٥٪) أو "خطورته" على العائلة والجيران (٣٠٪).

وقد كان للمشاعر السلبية تجاه الأسلحة النارية دور في الرغبة التي ذكرناها أنفا لنسبة عالية من المشاركين في المشاركة في أي جهود ممكنة للرقابة على الأسلحة النارية. فقد شعر ٨٤٪ بأن عملية نزع السلاح ستساعد في تحسين الأمن، بينما لم ير سوى ٦٪ بأنها سوف تؤدي إلى زيادة انعدام الأمن. وكان سكان المناطق الحضرية أكثر ميلا من سكان المناطق الريفية في الاعتقاد بأن نزع السلاح سيؤدي "بدرجة كبيرة" إلى تحسين الأمن في أحيائهم (٦٢٪ مقابل ٣٧٪ على التوالي).

وكان سكان بنغازي أقل ميلا من سكان طرابلس ومصراة للاعتقاد بهذه الفكرة. وعند

الشكل رقم ١٤ ما الذي يمكنه إقناعك وأفراد عائلتك بتسليم جميع أسلحتكم؟



ملاحظة: يُسمح بتعدد الإجابات، النسب المئوية، عدد المشمولين بالعينة ١٥٠٦

## شكر وامتنان

لقد عقد مسح الأسلحة الصغيرة والمعهد الأمريكي للسلام شراكة لإجراء هذا البحث ، وقام مسح الأسلحة الصغيرة بالإشراف على الاستقصاء الممول من الطرفين على مستوى العائلات في كافة أنحاء ليبيا. بالإضافة إلى الاشتراك في تدريب لبيبي ليكونوا ميسرين للجلسات النقاشية وقائمين على توزيع الاستقصاء. وقام المعهد الأمريكي للسلام بإجراء مقابلات شبه موجهة وأشرف على فريق من الميسرين الليبيين للجلسات النقاشية. ثم قامت كلا المؤسسات بتقديم مراجعة لهذا الإنتاج. يرغب المؤلفون في التعبير عن امتنانهم لكل من: أنا ألفازي ديل فريت، ومالك جريوج، وروبرت مانكين، وهيون مانجان، وكريستينا مورتوغ، وبياتريس بوليغيني، وجين-لويس رومانيت، ونضال سويحلي، على دعمهم للمشروع.

## ملاحظات

1. شمل البحث النوعي الذي أجراه المعهد الأمريكي للسلام في العامين ٢٠١٢ و٢٠١٣ مقابلات مطوّلة شبه موجهة ومجموعات نقاشية مع العديد من الفاعلين والمستفيدين من النظام القانوني والأمني في جادو ومصراة وسبها وطرابلس والزواوية وزوارة (انظر، Mangan and Murtaugh with Bagga, 2014, Appendix II).
- ii. يرجى الانتباه إلى أن المجاميع المذكورة قربت إلى أرقام صحيحة من الأرقام الحقيقية في ٦,٦٪ (٤,٥٦٪ "خطر و٢,١١٪ "خطر جدا").

## المصادر

Mangan, Fiona and Christina Murtaugh, with Ferdaouis Bagga. 2014. Who Do You Turn To? Security and Justice in Post Revolution Libya. Washington, DC: United States Institute of Peace.

Small Arms Survey. 2014. Victimization, Security Providers, and Firearms: Attitudes and Perceptions. Consolidated Database.

- iii. من الأمثلة على الأجهزة الأمنية غير التابعة للدولة التي تدعمها الحكومة اللجان الأمنية العليا وقوات درع ليبيا ووحدة مكافحة الجرائم وبعض المجموعات المسلحة المحلية الأخرى.
- iv. في الحالات التي ذكر فيها المشاركون استخدام الأسلحة ذُكرت ثلاثة أنواع من الأسلحة: البنادق العسكرية (٤٠٪) والمسدسات (٢٨٪) والأسلحة ذات الشفرات (٢٥٪).
- v. كان هنالك اختلافات أخرى على أساس النوع عند سؤال المشاركين حول إيقاف أفراد عائلاتهم عند حواجز المسلحين في الأشهر الاثني عشر الماضية، فأجاب ١١٪ من الذكور بالإيجاب "بنعم" بالمقارنة مع ٤٪ فقط من الإناث.
- vi. رغم عدم إلزامية التبليغ عن الجرائم، إلا أن المشاركين ذكروا بأنهم رغبوا في تسجيل شكاويهم لإثبات ذلك في حال عودة المؤسسات الأمنية والقانونية إلى العمل.
- vii. على سبيل المثال، شهدت غواتيمالا عام ٢٠٠٨ (٩٪) وليبيريا عام ٢٠١٠ (٧٪) وكينيا عام ٢٠١٢ (٣٪) ونيبال عام ٢٠١١ (١,٥٪) معدلات أدنى من ليبيا عام ٢٠١٣ في مجال امتلاك العائلات للأسلحة النارية. ومن ناحية أخرى، شهدت الأراضي الصومالية في الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ (٧٤٪) وولاية شرق الاستوائية في السودان (٢٨٪) معدلات أعلى من ليبيا (مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠١٤).

من خلال تمكين الآخرين بتزويدهم بالمعرفة والمهارات والموارد إلى جانب انخراطه المباشر في مناطق النزاع حول العالم. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: <http://www.usip.org>

## تقدير

المؤلفون: نيكولاس فلوركين، منصف كارتاس، وإيرين بافيسي محرر السلسلة: مات جونسون  
محرر النسخة: أليكس بوتز (fpcc@mtnloaded.co.za)  
المدقق: ستيفاني هيوستن  
التصميم والاعداد: ريك جونز (rick@studioexile.com)

## تفاصيل الاتصال

مسح الأسلحة الصغيرة  
Maison de la Paix, Chemin Eugène-Rigot 2E جنيف، سويسرا  
هاتف: +٤١ ٢٢ ٩٠٨ ٥٧٧٧ فاكس: +٤١ ٢٢ ٧٣٢ ٢٧٣٨  
البريد الإلكتروني: info@smallarmssurvey.org

## عن مشروع تقييم الأمن في منطقة شمال أفريقيا

يعتبر مشروع تقييم الأمن في شمال إفريقيا مشروعاً ممتداً على مدى عدة سنوات تابع لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة لدعم المشاركين في إيجاد بيئة أكثر أماناً في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء. يقدم المشروع بحثاً وتحليلات زمنية تستند على أدلة حول توفر وتداول الأسلحة الصغيرة، ديناميكيات الجماعات المسلحة الناشئة، وانعدام الأمن المرافق لها. ويبرز البحث تأثيرات الثورات الأخيرة والنزاعات المسلحة في المنطقة على سلامة المجتمع.

وقدمت وزارة الخارجية الهولندية ووزارة الخارجية السويسرية التمويل لهذا الملخص. كما يتلقى مشروع تقييم الأمن في شمال إفريقيا التمويل من وزارة الخارجية الدنماركية ووزارة الخارجية النرويجية. وكان قد تلقى في السابق منحا من وزارة الخارجية الألمانية ومكتب إزالة الأسلحة وإبطال مفعولها التابع لوزارة الخارجية الأمريكية.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة:

<http://www.smallarmssurvey.org/sana>

## حول معهد السلام الأمريكي

يعتبر معهد السلام الأمريكي مؤسسة مستقلة ومحايدة أنشأها ومولها الكونغرس. ويعمل المعهد بهدف المساعدة في منع النزاعات العنيفة والتوصل إلى حلول لها، وتعزيز بناء السلام ما بعد النزاع، وزيادة أدوات إدارة النزاع والقدرات ورأس المال الفكري في أنحاء العالم. ويقوم المعهد بتنفيذ ذلك



إصدار مشترك لمشروع تقييم الأمن في شمال أفريقيا  
ومعهد السلام